

الغرب وربيع دول مجلس التعاون: البحرين أنموذجاً

عبد النبي العكري

* كاتب وناشط من البحرين

* - منظمة الشفافية في البحرين

مقدمة

وقف الغرب وأعني به الولايات المتحدة وأوروبا، موقف الداعم للأنظمة العربية الاستبدادية حتى بعدما اندلعت ثورات الربيع العربي بدءاً من تونس في ديسمبر 2010، والتي اجتاحت الوطن العربي من المغرب حتى البحرين.

نذكر هنا محطة مهمة وهي انعقاد منتدى المستقبل في الدوحة خلال 16-19 يناير 2011، فبالرغم من نجاح الثورة التونسية بهروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011، والاستعدادات لثلاثاء الثورة في ميدان التحرير في 25 يناير 2011 في مصر، وإرهابات عديدة لاندلاع الاحتجاجات الواسعة في أكثر من بلد عربي، فإن الغرب ظل متمسكاً بالأنظمة الاستبدادية العربية، نذكر هنا موقف فرنسا للسيدة آن ماري، وزيرة الخارجية، والتي عرضت مقترحاً على حكومة ساركوزي بإرسال قوة النخبة لمساعدة نظام بن علي لقمع الاحتجاجات، وكذلك شحنت فرنسا معدات دقيقة لتونس لاستخدامها في رصد الاتصالات الالكترونية وتحديد مواقع الاحتجاجات.

وفي مؤتمر الدوحة، وباستثناء وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، والتي حذرت من العاصفة القادمة، وبأن لا تدفن الأنظمة العربية رأسها في الرمال، فإن

كبار المسؤولين الغربيين دعوا إلى إصلاحات ولكن في إطار الأنظمة القائمة، ولم يدعموا حركات التغيير، وأكدوا ثقتهم بقدرة الأنظمة العربية على إجراء الإصلاحات المطلوبة، وكذلك عرضت الدول الغربية دعم الإصلاحات عن طريق الحكومات، وذلك بمساعدة أرباب الأعمال الشباب (أميركا) ودعم التعليم المهني (ألمانيا واليابان)، وحثت الدول العربية على تحرير الاقتصاد وفتح الأسواق أمام التجارة الحرة وغيرها من الوصفات التقليدية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لكن أي من الدول الغربية لم يؤيد صراحة الثورة التونسية أو دعوات التغيير في البلدان العربية الأخرى، وعندما عرضت فكرة إصدار بيان يؤيد الثورة التونسية ويحث الدول العربية على إدخال إصلاحات فورية وشاملة في أنظمتها السياسية، تؤمن تغيير المسار بشكل سلمي والتعبير عن دعم قوى التغيير، رفضت جميع الدول الغربية والعربية صدور هذا البيان، بل إنهم في جلسة الحوار مع ممثلي المؤتمر السيدة هيلاري كلينتون والشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، حددوا مسبقاً أشخاصاً منتقون لتوجيه الأسئلة ولم يسمحوا بمناقشة واسعة وعلنية.

وهكذا كان موقف الغرب هو الانتظار والمراهنة بقدرة الأنظمة العربية على الصمود في وجه العاصفة حتى سقط بعضها، فكان لا بد من الاعتراف بالأمر الواقع.

الموقف تجاه دول الخليج

كان موقف الغرب والولايات المتحدة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً تجاه ثورة 14 فبراير 2011 في البحرين، وانتفاضة عمان السلمية في 17 فبراير 2011، أكثر انحيازاً للأنظمة الخليجية، وبرغم التحول

الغرب لا يزال منحازاً إلى الأنظمة الخليجية، ويعمل على مساعداتها على إدخال إصلاحات محدودة

الطفيف في مواقف الغرب في ظل صمود الحركة الجماهيرية في البحرين بشكل خاص، والسعودية والكويت بشكل عام، واتخاذ حركة التغيير تعبيرات نخبوية كما في عمان والامارات، فإن الغرب لا يزال منحازاً إلى الأنظمة الخليجية، ويعمل على مساعداتها على إدخال إصلاحات محدودة، مراهناً على قدرة هذه الأنظمة على الإصلاح من الداخل واحتواء الاحتجاجات.

وفي البداية تجاهل الغرب هذه الاحتجاجات، فعندما يسأل المسؤولون في الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي عن رأيهم، فإن ردهم المكرر هو حث الطرفين على ضبط النفس، والتعبير بعبارات فضفاضة عن دعمهم لحقوق الإنسان والتطلعات الديمقراطية



لشعوب المنطقة.

لكنه يسجل للغرب إرسال مسؤولين كبار من وزارات الخارجية إلى دول المنطقة وخصوصاً البحرين، إذ كانوا يجتمعون مع كبار المسؤولين، وأحياناً مع مثلي المعارضة والمجتمع المدني، وقد بدأ الأمر المسؤولون الأميركيون ثم تبعهم البريطانيون ثم الفرنسيون والألمان والاتحاد الأوروبي، وحرص المسؤولون الغربيون على إشارتهم إلى الإصلاحات الجارية في البحرين وثقتهم بالحكومة لمواجهة التحديات، وحث الطرفين أي الحكومة والمعارضة على عدم اللجوء إلى العنف، لذلك جرت المساواة بين العنف المنظم والشامل للحكومة والعنف المحدود كرد فعل للمحتجين.

وإذا رصدنا المحطات التي مرت بها الاحتجاجات، فإننا نلاحظ ما يأتي:

1 - مرحلة الدوار

وهي مرحلة الاعتصام بالدوار والمسيرات الجماهيرية الحاشدة للمدة ما بين 14 فبراير إلى 16 مارس، إذ أيدت هذه الدول الحق في الاعتصام والتظاهر السلمي، وحث الطرفين على ضبط النفس وعدم استخدام الدولة للقوة المفرطة، وبالمقابل عدم لجؤ المعارضة للعنف، لكن هذه الدول لم تدن بشكل صريح أعمال القتل العمد واكتفت بإبداء الأسف.

2 - تدخل قوات درع الجزيرة

إثر اجتياح قوات درع الجزيرة (السعودية والامارات تحديداً) للبحرين في 16-3-2011 واجتياح دوار اللؤلؤة بوحشية وقوة مفرطة ضد المدنيين، والاجتياحات الأخرى لسترة ومجمع السلمانية الطبي، فإن الدول الغربية لم تدن هذا الاجتياح، بل إن أميركا عدته عملاً مشروعاً في ظل اتفاقيات مجلس التعاون، وسوغته بوجود خطر تدخل إيراني.

3 - الأحكام العرفية

بعد إعلان الأحكام العرفية في 16-3-2011 وتطبيقها مع ما رافقها من استخدام القوات العسكرية والامنية، انتهاكات شاملة وفضيحة لحقوق المواطنين، وما ترتب عليها من قتل العشرات وجرح المئات واعتقال الآلاف وتسريح الآلاف من أعمالهم، فإن الدول الغربية لم تدن هذه الأعمال، بل اكتفت بالتعبير عن أسفها لسقوط الضحايا ودعت إلى احترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وأملها في رفع الأحكام العرفية، وأنها لم تدن صراحة محاكمة السياسيين والمدنيين

أمام المحاكم العسكرية، واكتفت بأملها أن يحال هؤلاء لمحاكمة مدنية. وقد راقب مندوبو السفارات الأميركية والبريطانية والفرنسية والألمانية سير المحاكم العسكرية، فضلاً عن الزوار الرسميين أحياناً مثل (بوزنر مساعد الخارجية الأميركية)، وبدا أنهم على اطلاع على مرافق هذه المحاكمات من انتهاكات فضيحة لحقوق المتهمين بما في ذلك تعذيبهم وضربهم حتى في حرم المحكمة العسكرية.

4 - ما بعد الأحكام العرفية

ما أن رفعت الأحكام العسكرية، حتى هلل الغريون لذلك وأعربوا عن تفاؤل مفرط بالعودة إلى المحاكم المدنية والقوانين المدنية وحل الأزمة، مع علمهم بسرمان مفاعيل الأحكام العرفية برغم إنهاؤها شكلياً.

5 - حوار التوافق الوطني

مع إعلان وتدشين حوار التوافق الوطني طوال شهر يوليو 2011، وبرغم الخلل الكبير في تركيبته وآليته، هلل الغريون وباركوا الدعوة إليه ونصحوا المعارضة بالانضمام إليه، وأكدوا ثقته المسبقة في نتائجه، وراهنوا عليه للخروج بتوافقات وإصلاحات للخروج من الأزمة، ولكن مرة أخرى ثبت خطأ السياسة الغربية.

6 - لجنة التحقيق

لكن الأميركيين أدركوا عمق الأزمة، لذا نصحوا الحاكم في البحرين بتشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق برئاسة الأميركي الجنسية شريف بسيوني، وساهموا في اختيار أعضائها من شخصيات حقوقية غربية، باستثناء د. بدرية العوضي الكويتية الجنسية فقد اقترحها الجانب البحريني، بديلاً عن المطالبة بلجنة تحقيق دولية يشكلها مجلس حقوق الإنسان، ولاسيما بعد التحرك الشجاع للمفوض السامي لحقوق الإنسان السيدة نايفي بيلاي، وتصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الحازمة والمعبرة عن القلق لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

لقد عبرت الدول الغربية عن ثقته في كفاءة وقدرة اللجنة، وأشادت بشكل مفرط بحكمة الحكم في البحرين بتشكيل اللجنة كسابقة تاريخية، واستبقت نتائج اللجنة، وقد حضر الغريون ممثلين مندوبيهم وسفرائهم الاحتفال الحاشد في 23 نوفمبر 2011، وأشادوا كثيراً بقبول جلالة الملك بما وصلت إليه من نتائج وتنفيذ توصياتها من دون تحفظات، وظلوا يكررون هذه الثقة عدة أشهر، برغم وجود

الأميركيين أدركوا عمق الأزمة، لذا نصحوا الحاكم في البحرين بتشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

مؤشرات واضحة على عدم التزام الحكم الجدي بذلك والتفافه على هذه التوصيات وحثهم على هذه التوصيات، حتى أشهر متأخرة عندما بدأو يعربون عن قلقهم لعدم تنفيذ جميع التوصيات، فحثوا الحكومة على تنفيذها مع تأكيدهم جدية الحكومة في تنفيذ العديد منها.

وقد انخرطت الدول الغربية في برامج لمساعدة الدولة على الإصلاحات وتنفيذ التوصيات، إذ جرى توزيع المهام وتقاسم العمل، بحيث تكفلت الولايات المتحدة بإصلاح القضاء، وتكفلت بريطانيا بإصلاح الشرطة، وتكفلت فرنسا بالمساعدة في الحكم المحلي، وتكفلت ألمانيا بالمساعدة في التدريب على الأعمال وهكذا، بل إن ضابطين كبيرين وهما الأمريكي تيموني جارنر، والبريطاني تيسس، قد تعاقدوا مع حكومة البحرين لإصلاح قوات الأمن، وأصبحتا مروجين لهذه الأطروحة، ومرافقين لوزير الداخلية في سفراته ولقاءاته.

7 - الأمم المتحدة

انتقل ملف البحرين إلى الأمم المتحدة، أثر صدور بيانات تعبر عن قلق المفوض السامي لحقوق الإنسان والأمين العام للأمم المتحدة للانتهاكات الخطيرة في البحرين. وحاولت الحكومة احتواء الموقف بإرسال وزيرة التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان إلى جنيف، لكن بيانها الكاذب عما جرى في اللقاء مع المفوض السامي، فاقم الوضع وجعل المفوض السامي أكثر حذراً في تعاملها مع حكومة البحرين، وكانت حكومة البحرين تريد من مكتب المفوض السامي توقيع اتفاقية للتعاون الفني، تستخدمها للترويج لسمعتها المتدنية في مجال حقوق الإنسان، لكن المفوض السامي اقترح بدلاً من ذلك، إرسال وفد لمعرفة ما يجري على الأرض، وقد أتى وفدان، الأول في ديسمبر 2011، والثاني في نوفمبر 2012، وكانت استنتاجات الوفدين حاسمة في تشخيصها أزمة حقوق الإنسان في البحرين وتحميل الحكومة مسؤولية ذلك.

**خرج مجلس حقوق الإنسان
بـ 176 توصية هي الأكثر في
تاريخ الأمم المتحدة**

لكن أهم محطتين في طرح قضية حقوق الإنسان في البحرين من الأمم المتحدة بجنيف، كانتا في يونيو مايو 2012، إذ جرى مناقشة تقرير المراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين بعد مرور 4 سنوات على تدشين هذه الآلية، وفي الجولة الأولى قدمت تقارير من حكومة البحرين وخبراء الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية البحرينية والعربية والدولية، وقد شارك في الاجتماع وفود تمثل حكومة البحرين

والجمعيات الموالية والجمعيات الحقوقية البحرينية والعربية والدولية، وقد سلطت الأضواء بشكل كبير على البحرين أكثر من غيرها من الدول المشاركة في التقويم مثل تونس والمغرب.

ولقد شكلت كلمات الوفود الغربية واللاتينية وكلمات المنظمات الحقوقية المكتوبة صدمة كبيرة للحكم، فقد خرج مجلس حقوق الإنسان بـ176 توصية هي الأكثر في تاريخ الأمم المتحدة، وكانت الصدمة الثانية عدم قبول حكومة البحرين بهذه التوصيات ومحاوله كسب الوقت بتأجيل ذلك، وترافقت الجلسات بتوجيه تهديدات صريحة للنشطاء الحقوقيين البحرينيين المشاركين في جنيف، وهو مادفع رئيسة مجلس حقوق الإنسان (ديوي) لطرح الموضوع علناً في الجلسة الختامية، وهو ما أكد لدى المجتمع الدولي خطورة الوضع الحقوقي الإنساني في البحرين.

وهكذا تقرر أن تجري مناقشة ثانية لملف البحرين في سبتمبر 2012، إذ أعيد المشهد من جديد مع اتخاذ كبريات الدول وخصوصاً الغربية واللاتينية موقفاً أكثر حزماً، فيما أضيف إليها هذه المرة كلمات المنظمات الحقوقية الدولية المراقبة لدى الأمم المتحدة المتحدة، والتي ألقى بعضها حقوقيون بحرينيون، واضطرت الحكومة إلى القبول بـ154 توصية بشكل كامل أو جزئي، بما في ذلك توصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق.

وعلى وفق هذا أضحت الحكومة ملتزمة تجاه المجتمع الدولي بتنفيذ هذه التوصيات، وبدأت الأمم المتحدة والدول الديمقراطية بما فيها الغربية، بمراقبة مدى تنفيذ الحكومة لتوصيات الأمم المتحدة وتوصيات لجنة بسيوني.

8 - مرحلة التشكيك في السياسة الرسمية

شيئاً فشيئاً تبين لدى الدول الغربية عدم جدية الحكم في البحرين، على تنفيذ توصيات الأمم المتحدة ولجنة بسيوني، ولذا اتخذت لهجتها حزماً وانتقاداً أكبر فأضحت تتحدث عن أهمية التنفيذ الجدي، وتنفيذ أهم التوصيات ومنها معالجة سياسة الإفلات من العقاب لكبار المسؤولين، واستقلال القضاء وأهمية الدخول في مفاوضات أو حوارات ذات معنى مع المعارضة.

وجاءت الدورة 15 لمجالس حقوق الإنسان في مارس 2013، وبرغم عدم إدراج البحرين بالاسم على جدول الأعمال، مناسبة لإثارة موضوع حقوق الإنسان في البحرين، وهكذا جاء صدور بيان الـ44 دولة والتي تضم الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ودول من أمريكا اللاتينية وكوريا الجنوبية حديثاً مدوياً، إذ



عبروا فيه عن إعلان قلقهم العميق لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وعدم إطلاق سراح القيادات السياسية، مطالبين حكومة البحرين بالدخول في حوار جدي مع المعارضة، وقد تحدث عدد من المندوبين بذات المعنى، وكذلك شهدت الدورة مداخلات من حقوقيين بحرينيين وأجانب باسم المنظمات الحقوقية الدولية.

والحقيقة أنه في الدورات الثلاثة لمجلس حقوق الإنسان في مايو 2012 وسبتمبر 2012 ومارس 2013، شهد مجلس حقوق الإنسان نشاطاً موازياً من الندوات والتغطية الإعلامية للمنظمات الحقوقية البحرينية والعربية والدولية، أسهم في التعريف الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، مما أسهم أيضاً في تحول مواقف بعض الدول.

9 - مرحلة التحول التدريجي

إن صمود شعب البحرين في نضاله السلمي من أجل أهداف ثورة 14 فبراير، برغم كل المعاناة والتضحيات الجسام وسياسة التفتيت الرسمية لشعب البحرين، فضلاً عن عقلانية المعارضة الوطنية ومبادئها، والجهد الرائع للمنظمات والمجموعات الحقوقية، فقد أسهم في تحول تدريجي في مواقف الدول الغربية، يتجلى ذلك في خطاب الرئيس الأمريكي أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2012، في حثه الحكومة للدخول في حوار ذي معنى مع المعارضة، ولاسيما كبرى منظمات المعارضة الوفاق، وكذلك

اضطرت الحكومة وفي ظل صراعات الأجنحة داخل الأسرة الحاكمة مرغمة إلى الدخول في حوار مع المعارضة

تصريح وزير الدولة البريطاني اليستر بيرت بذات المعنى.

وهكذا ازدادت وتيرة زيارات الوفود من الدول الغربية الكبرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وسفراء هولندا والسويد والنمرك والنرويج غير المقيمين في البحرين، وحتى دول أخرى مثل روسيا والصين إلى البحرين، وكانت هذه الوفود تجتمع بالحكومة والمعارضة والمجتمع المدني على حد سواء، لكي تخرج بمواقف أكثر توازناً، ومن ذلك حث الحكومة على الدخول في حوارات ذات معنى مع المعارضة.

وهكذا اضطرت الحكومة وفي ظل صراعات الأجنحة داخل الأسرة الحاكمة مرغمة إلى الدخول في حوار مع المعارضة بدءاً بـ 6 فبراير 2013 استباقاً لذكرى انتفاضة 14 فبراير، للحد من الاحتجاجات الجماهيرية، لكنها في الوقت نفسه عمدت إلى

أن تكون هذه الحوارات دون معنى ولكسب الوقت، وذلك بتغليب فريق الحكومة (الحكومة وجمعيات الموالة ومثلي مجلس النواب والشورى بمجموع 21 مندوباً) مقابل 8 مندوبين لجمعيات المعارضة، ومحاولة الهروب من الاستحقاق برفض طرح القضايا الكبرى ومنها تمثيل الحكم في الحوار، وآليات تطبيقه المضمونة، وضمانات التنفيذ، والاستفتاء الشعبي على مخرجات الحوار، والحكومة الانتقالية.

إن الدول الغربية تحت جميع الأطراف وخصوصاً الحكومة والمعارضة بالجدية في الحوار، والذي يجب أن تكون ذات معنى لتخرج البلاد فعلياً من أزمتها، ممّا يؤسس لنظام حكم ملكي دستوري ديمقراطي، لكن الغرب لم يصل إلى الآن لمرحلة الضغط الفعلي على الحكم لتقديم تنازلات حقيقية.

ولقد طرحت أوساط حقوقية وبعض مندوبي الكونغرس على الولايات المتحدة التلويح بإمكانية إنهاء التسهيلات العسكرية الأميركية في البحرين، لكن الإدارة الأميركية تعد ذلك خارج النقاش، وكذلك لوحت الحكومة الأميركية فقط بتجميد بعض بنود اتفاقية التجارة الحرة، بسبب الانتهاكات العمالية وأسهمت في إرجاع غالبية المفصولين إلى أعمالهم.

وفي ما يتعلق بصفقة الأسلحة الأميركية إلى البحرين، اكتفت الولايات المتحدة إلى استثناء بعض المعدات التي من الممكن أن تستخدم في القمع مثل سيارات همفي.

أما البلدان الغربية الأخرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، فليست في وارد اتخاذ اجراءات ضاغطة، وقد طالب برلمانيون وحقوقيون في بريطانيا، بإيقاف تدريب وقبول الضباط البحرينيين في الأكاديميات العسكرية البريطانية، مثل سانت هرس، وإيقاف التعاون العسكري والأمني لكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك. وفرنسا من ناحيتها أنهت منذ 2009، برنامج التعاون مع البحرين في تدريب قوات مكافحة الشغب، واقتصر تعاونها حالياً على المجال الإعلامي.

وهنا نسجل عجبنا من مسارعة روسيا لدعوة وفد للمعارضة بزيارة موسكو في فبراير 2013 الماضي، مما فتح آفاقاً لتفاهم أكبر بين الطرفين، واطلاعاً أكبر للروس على مواقف المعارضة.

وهناك دعوة من اليابان لزيارة وفد للمعارضة، وأن وفوداً لبعض أطراف المعارضة قامت بزيارات إلى كل من لندن وباريس وواشنطن وبرلين وروما وبروكسل، إذ استقبلوا على مستوى رفيع مسؤولي وزارات الخارجية.



وبريطانيا من ناحيتها دعت وفدين من المعارضة والموالاة بزيارة بريطانيا، للاطلاع على تجربته حل مشكلة إيرلندا الشمالية، وعرضت منظمات بريطانية معنية تجربتها في البحرين، وكذلك استضافت مراكز بحثية أميركية الفرقاء البحرينيين، وزارت البحرين، إذ التقت مختلف الفرقاء، وهناك دعوة للطرفين المعارضة والموالاة لزيارته جنوب أفريقيا للاطلاع على تجربتها، وجدير بالذكر أن الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند، قد أبدى تعاطفاً مع الحقوقي نبيل رجب في أثناء استقباله لوفد الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في نوفمبر 2012 في بادرة لا سابق لها.

أن الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند، قد أبدى تعاطفاً مع الحقوقي نبيل رجب

والملاحظ أن موقف البرلمان الأوروبي هو الأكثر تقدماً من بقية البرلمانات الغربية، فقد أصدر بياناً حول البحرين وسوريا واليمن في نوفمبر 2011، ثم عاد وأصدر بياناً خاصاً عن البحرين في مارس 2012، وأرسل وفداً إلى البحرين في يناير 2013، أصدر على إثره بياناً قوياً، وقد عبر البرلمان الأوروبي في جميعها عن قلقه بشأن الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان، ومطالباً بتنفيذ توصيات الأمم المتحدة ولجنة بيسيوني، وحثاً على الحوار بين الحكومة والمعارضة. وقد استقبلت اللجان المتخصصة في برلمانات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والسويد والدنمارك، وفوداً لبرلمان البحرين وفوداً للمعارضين والحقوقيين، إذ قدموا مداخلات وأجروا مباحثات مع اللجان المتخصصة والكتل البرلمانية، ويلاحظ أن مواقف البرلمانات الغربية متقدمة على حكوماتهم، و أن وفوداً برلمانية من برلمان الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا وأمريكا قد زارت البحرين أيضاً، والتقت بالحكومة والبرلمان والمعارضة والحقوقيين، ولا شك في أن البرلمانيين في هذه الدول أسهموا في تطوير مواقف حكوماتها.

الخلاصة

يلاحظ أن مواقف الدول الغربية تتحول ببطأ باتجاه تفهم أفضل لحركة التغيير الجارية في البحرين، ولمواقف المعارضة واحقية مطالبها، والآن وقد دخلت القضية مرحلة حاسمة بانعقاد الحوار الوطني، والذي يضم تحالف الحكومة والموالاة والبرلمان من ناحية والمعارضة من ناحية أخرى، فإنه يمثل فرصة أخيرة للخروج من الأزمة، لكن الحوار يتعثّر ويدور حول نفسه منذ انطلاقه في 6-2-2013، حتى الآن بسبب رفض الحكم تقديم أية تنازلات واستمرار سياسة القبضة الأمنية، وهذا ما يطرح على الدول الغربية تسنم مسؤوليتها، وأن لا تستمر في موقف المراوحة.